

2022

تيسير النحو العربي بين الجوّاريّ والمخزوميّ دراسة موازنة

أ.م.د. فاطمة ناظم مطشّر العتّابي
fatimah.alattaby@yahoo.com, وزارة التربية/ المديرية العامة للمناهج

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

"تيسير النحو العربي بين الجوّاريّ والمخزوميّ دراسة موازنة", العتّابي, أ.م.د. فاطمة ناظم مطشّر (2022) *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 26: Iss. 1, Article 1.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol26/iss1/1>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

تيسير النحو العربي بين الجوّاريّ والمخزوميّ دراسة موازنة

أ.م. د. فاطمة ناظم مطشر العتّابي
وزارة التربية/ المديرية العامة للمناهج

Facilitation of Arabic language syntax Between Aljawary & Almkhzoumy comparative study

Asst. Prof. Dr. FATIMA NADHIM AL-ATTABI
Ministry of Education/Directorate General of Curricula

e-mail: fatimah.alattaby@yahoo.com

المستخلص

ربما تكون اللغة العربية في المرتبة الأولى من بين لغات العالم التي حظيت باهتمام أهلها، والأغرب أنها قد تكون في المرتبة نفسها بين اللغات التي تعرضت لنقد أهلها ومحاولة إصلاحها أو تيسيرها. وقد كثرت وتعددت محاولات التيسير منذ بدء الدراسة اللغوية العربية، هذه المحاولات في الحقيقة لم تجد لها سبيلاً للتطبيق على أرض الواقع، فقد يكون ذلك لأنها لم تقدم حلولاً جذرية لمشكلات العربية وصعوباتها، فوسمت وسجلت في صفحة التاريخ اللغوي العربي بـ (محاولات التيسير). وما يحسب للكثير منها أنها كانت تنتم بالجدية والرصانة العلمية اللتين جعلها أهلاً للإشادة والدراسة والاستذكار. ومن بين محاولات التيسير المهمة هذه في تراثنا كانت لعلمين عراقيين كبيرين هما الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور أحمد عبدالستار الجواري. وفي هذا البحث المتواضع سنقدم دراسة موازنة موجزة لما قدماها في هذا المجال في كتابيهما (في النحو العربي نقد وتوجيه) للمخزومي، و(نحو التيسير) للجواري، ولا تهدف هذه الدراسة إلى عقد المفاضلة بينهما بقدر ما تهدف إلى وضع اليد على أسس محاولتهما وما امتازت به كل واحدة من الأخرى. الكلمات المفتاحية: تيسير النحو، المخزومي، الجواري

Abstract

The Arabic language may be in the first rank among the languages of the world that have received the attention of its people, and the strangest thing is that it may be in the same rank among the languages that have been criticized by its people and the attempt to reform or facilitate it. The facilitation attempts have been numerous since the beginning of the Arabic linguistic study. In fact, these attempts did not find a way to be applied on the ground. This may be because they did not provide radical solutions to the problems and difficulties of Arabic, so they were named and recorded in the Arabic linguistic history page (attempts to facilitate). What counts for many of them is that they were characterized by seriousness and scientific sobriety, which made them worth of praising, study and remembrance. Among these important facilitation attempts in our heritage were two great Iraqi scholars, Dr. Mahdi Al-Makhzoumi and Dr. Ahmed Abdul-Sattar Al-Jawari. The current research will present a brief balancing study of what they presented in this field in their two books (On Arabic Grammar, Criticism and Guidance) by Al-Makhzoumi, and (Towards Al-Tayseer) by Al-Jawari. Not to mention the features of both references.

Keywords: syntax facilitation, Aljawary, Almkhazoumy

المقدمة

لازمت تهمة الصعوبة النحو العربي منذ بدايات نضج دراساته حتى نادى بتيسيره والاقترار منه على المهم والمفيد للمتعلّم كل من له علاقة بالنحو من قريب أو بعيد، فظهرت لنا دعوات للتيسير من شخصيات لها طابع اجتماعي كالقادة والرؤساء، وجهات دينية كالأزهر الشريف في القاهرة متمثلاً بالشيخ رفاعة رافع الطهطاوي^١، والأساتذ عبدالمتعال الصعيدي في كتابه (النحو الجديد)^٢، فضلاً عن دعوات المختصين سواء أفراداً كانوا كإبراهيم مصطفى وشوقي ضيف، وأحمد عبدالستار الجوّاري، ومهدي المخزومي، أم مؤسسات كالمجامع اللغوية^٣.

وليس من وكدي في هذا البحث الموجز دراسة محاولات التيسير دراسة تأريخية تفصيلية، ولا نقدية شاملة، وإنما ينصب اهتمامي هنا على عقد موازنة موجزة بين محاولتي تيسير لعلمين من أعلام العراق هما، الدكتور المرحوم أحمد عبدالستار الجوّاري، والدكتور المرحوم مهدي المخزومي.

ولا تتدرج هذه الدراسة تحت باب المفاضلة بين هذين العلمين، بل تسعى إلى بيان جهديهما في هذا الموضوع، ووضع اليد على نقاط التلاقي والاختلاف في محاولتيهما، وإبراز النكت المهمة التي انمازت بها كل محاولة. وسأقتصر في بحثي على دراسة موازنة موجزة لكتابي (نحو التيسير للجوّاري) و(في النحو العربي نقد وتوجيه للمخزومي) من مؤلفاتهما، وإن كنت ممن يؤيد فكرة أنّ أغلب ما قدمه هذين العلمين من تراث يندرج بنحو أو بآخر في باب التيسير، فتقديم دراسة موازنة مفصلة عن هذين الكتابين فقط دون سائر كتبهما تستلزم رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه ناهيك عن جميع تراثهما.

ولن تشمل الدراسة أيضاً موازنة تفصيلية بين الكتابين، إذ سأكتفي بوصف الكتابين ومحتوياتهما، ثم أعرج على الموضوعات المتشابهة التي عولجت في الكتابين لأبحث في طريقة معالجة كل منهما لها على نحو موجز.

كان لابد من تقسيم هذا البحث على ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد وتليها خاتمة، أما المباحث فوفقاً للآتي:

المبحث الأول: التيسير عند الجوّاري.

المبحث الثاني: التيسير عند المخزومي.

المبحث الثالث: موازنة بين التيسير عند الجوّاري والمخزومي.

وقد كان تسلسل دراسة التيسير عندهما، وفقاً لتاريخ وفاتهما، تماشياً مع نهج علماء العربية في اتخاذ تاريخ الوفاة أصلاً في تقديم رأي عالم على غيره، ولم أعمد إلى اتخاذ تاريخ تأليف الكتاب أصلاً في ذلك؛ لتقاربهما في الإصدار وهو ستينيات القرن الماضي.

التمهيد: نبذة عن محاولات التيسير، وتعريفه ودواعيه:

يرى كثير من الباحثين أنَّ محاولات التيسير بدأت في وقت مبكر متزامنة مع نضج الدراسات اللغوية العربية، فقد أشير إلى أنَّ خلف الأحمر (١٨٠ هـ) من أوائل من دعا إلى تيسير النحو في الكتاب المنسوب إليه (مقدمة في النحو) الذي استهله بـ: "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبليغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل"^٤. فإن صحت النسبة يكون أول من ألف في التيسير فضلاً عن الدعوة إليه.

ويبدو أنَّ هذا الكتاب لأيٍّ كانت نسبته الحقيقية وضع لفئة معينة من متعلمي العربية، وهم المتعلمون الذين يرومون دراسة العربية بغية حفظ اللسان من الزلل والسير على نهج العرب الأوائل في سمت كلامهم، وليس للمتعلمين ممن يرومون التبحر في علوم العربية وسبر أغوارها بغية السير على نهج علمائها خدمة للعربية بوصفها لغة قرآنهم وتراثهم.

وإذا كانت نشأة الدراسة اللغوية العربية قد اتخذت منحى وصفيا في بداياتها، فلا نستطيع أن ننكر أن المنهج العقلي قد سار جنبا إلى جنب مع المنهج الوصفي؛ إذ يتطلب تصنيف القواعد وتقييدها تدخل عمليات عقلية منطقية لا بد منها؛ فضلا عن الحاجة إلى تقديم تعليقات عقلية لكثير من التغيرات سواء على مستوى الجملة أم التركيب أم المفردة.

وقد اتهم كثير من العلماء الكبار بتعمد التعقيد بغية التكسب، وأشهر من لاحقتهم هذه التهمة الأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، فقد ذكر الجاحظ في كتابه الحيوان أنه سأل الأخفش قائلا: " أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها، ومالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبني هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلت حاجتهم إلي فيها..... وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسب ذهبت"^٥.

وبعد أن ازدهرت العلوم المختلفة اتخذ المنطق طريقه إلى الدراسات العربية على نحو جعل كثير من العلماء يتبرمون به وبمن يتخذ سبيلا في دراسة العربية، كأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) الذي انتقد الرماني (٣٨٤هـ) الذي أخذ بالمنطق كثيرا في كتبه منطلقا من فكره المعتزلي؛ إذ قال الفارسي " إذا كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء"^٦.

وكما أنّ هناك نحويين اتهموا بالتعقيد هناك من عد رائدا للتيسير كالفراء (٢٠٧هـ)^٧، وقد قيل إنّ أحد منافسي الفراء أشار على رفاقه مقاطعة مجلسه قائلا " إن دام هذا على هذا علم النحو الصبيان"^٨.

وأيا كان الحديث عن تيسير النحو وبداياته الأولى، أو محاولاته المستمرة، فإنّ هناك شبه إجماع بين دارسي هذه محاولات على أسباب دعت إليها، ذكرها أستاذنا المرحوم د. نعمة العزاوي في كتابه (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث)^٩، هي:

- ١- مناهج النحويين في عرض المادة التي باعدت بين النحو ووظيفته والغاية المبتغاة منه.
 - ٢- كتب النحويين التي اتسمت بالجفاف اللغوي، فقد اكتفت كثير منها بذكر القواعد مع بعض الأمثلة والشواهد المكررة.
 - ٣- صعوبة المادة النحوية نفسها.
- وإذا كانت دعوة ابن مضاء القرطبي قد أخذت منحى ثوريا على النحو، فإن دعوات التيسير في العصر الحديث صارت أمانة من أمارات التفكير الحر المجدد، وصارت من الكثرة بحيث يصعب تتبعها، وقد عزا الدكتور حسن منديل العكيلي كثرة المحاولات الحديثة إلى سببين رئيسين^{١٠}:
- الأول: طغيان سمة التيسير النحوي على التفكير النحوي المعاصر في مطلع النهضة اللغوية الحديثة، ولاسيما في العقود الرابع والخامس والسادس من القرن العشرين.
- الثاني: تدخل غير أصحاب الاختصاص النحوي الدقيق في هذا الأمر - أفرادا أو مؤسسات - كما في محاولة د. شوقي ضيف.

المبحث الأول: تيسير النحو عند الجوّاري:

أ/ ولادته ونشأته :

ولد الجوّاري عام (١٩٢٢) في بغداد. أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدارس الكرخ، ثم التحق بدار المعلمين ببغداد عام (١٩٤٠) وتخرج فيها عام (١٩٤٣) بمرتبة الشرف، فالتحق ببعثة علمية في العام نفسه إلى القاهرة، ليدرس في كلية الآداب جامعة فؤاد الأول، ثم يتخرج فيها بدرجة ممتاز ويلتحق بدراسة الماجستير، التي كانت بإشراف الأستاذ أحمد أمين وبعنوان (الحب العذري نشأته وتطوره)، ليعود إلى بغداد عام (١٩٤٧) حاصلا عليها بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف، فيلتحق مدرسا في دار المعلمين العالية، ثم معاوننا لعميدها، ثم يعود إلى القاهرة ليلتحق هذه المرة بكلية الآداب جامعة القاهرة طالبا للدكتوراه ليحصل عليها عام (١٩٥٣) بمرتبة الشرف عن

أطروحته (الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري - دراسة في الحياة الأدبية في العصر العباسي)^{١١}.

شغل مناصب إدارية متعددة منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٠، أهمها منصب وزير الأوقاف في الحكومة العراقية للمدة (١٩٧٤-١٩٧٩). كان الجوّاري أديبا شاعرا، وأستاذا جامعيّا واسع العلم والثقافة. عرف بتواضعه وتدينه. توفي في بغداد عام ١٩٨٨^{١٢}.

قد نجد غرابة في أن يخوض متخصص في الأدب غمار النحو إلى الحد الذي يقوده إلى أن يؤلف مؤلفات داعيا فيها إلى تجديده وتيسيره، وإنما هذا يعود لسببين رئيسين: الأول: اتقانه النحو العربي الذي لم يبعده تخصصه منه، ولم يكتف بما يحفظ لسانه من اللحن حتى ولج غماره.

والثاني: أنه قد خاض تجربة تدريس النحو العربي في بداياته الأكاديمية، إذ ذكر في مدخل كتابه نحو التيسير قائلا: " لقد آثرني أساتذة اللغة العربية في دار المعلمين العالية عام ١٩٤٧-١٩٤٨ بتدريس النحو لطلبة الاختصاص في قسم اللغة العربية، وكان الكتاب المقرر للتدريس هو شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في بعض الصفوف، وكتاب مغني اللبيب لابن هشام في الصف المنتهي من الكلية"^{١٣}.

فكان لهذه التجربة عظيم الأثر في إثراء علمه بواقع ميداني وضع يده على بعض مكامن الصعوبة التي كان يعانيها دارسي اللغة العربية ومن ثمة محاولة إيجاد حلول لها. وهو بعد يشير إلى أنّ طلبته من حيث لا يشعر أو يشعرون كانوا أحد مؤلفي هذا الكتاب؛ إذ يقول: "هذا بحث عكفت عليه أعواما، وبذلت في إعداده والتفكير فيه جهدا، ولست أزعم أنه جهدي وحدي، فلقد كان لطلاب دار المعلمين العالية، كلية التربية في جامعة بغداد اليوم نصيبهم في إثارة الكثير من مشكلاته وفي الهداية إلى الكثير من حلول تلك المشكلات"^{١٤}.

ب/ مؤلفاته:

للجواني مؤلفات كثيرة أهمها التي صار بسببها أحد دعاة حركة تيسير النحو، وهي

ثلاثة:

- ١- نحو التيسير .
- ٢- نحو القرآن.
- ٣- نحو الفعل.

ج/ كتاب (نحو تيسير):

أول ما يطالع القارئ في كتاب (نحو التيسير) عنوانه الذي أراد له المؤلف أن يكون ذا وجهين يحق للقارئ أن يتبنى أيًا منهما فلا يجانب الصواب في أحدهما، إذ يقول في المقدمة: " هذا هو عنوان الكتاب تضم فيه واو (نحو) أو تفتح (نحو) مقصودا بذلك أن يدلّ العنوان على المعنيين كليهما، ومرادا به ضرب من التنبيه على مكان الإعراب في اللسان العربي المعرب المبين، المفصح عن المعنى، المعين على الفهم الدقيق للتراكيب"^{١٥}

أما متن الكتاب فيضم مدخلا، وبابين، يتحدث الجواني في المدخل عن الكتاب وكيف جاءت فكرته، وكيف لمس معاناة الطلبة في فهم النحو؛ ولاسيما في الكتب القديمة، التي دأب مؤلفوها في استعمال تسلسل المنطق والقياس والاستقراء والاستنتاج، وهذا مما لم يألّفه الطلبة.

يحتوي المدخل على ثلاث فقرات، عرض في الأولى الأسباب التي رأى أنها أدت إلى عزوف الطلبة عن مادة النحو، فوجد أنّ دارسي النحو " يرفضون حقائق أو نظريات أو أحكاما لا يقتنعون بها، ولا يستطيعون أن يجروها في افكارهم حتى يألّفوا أساليب الاستنتاج والاستنباط فيها، وأنهم يحفظون أحكاما وعلا لتلك الأحكام لا تصدقها عقولهم ولا تتسجم معها طرائقهم في البحث والتفكير"^{١٦}. ثم تحدث عن فكرة تعليل الأحكام التي جاءت لجعل القاعدة النحوية أكثر قبولا في العقل.

الفقرة الثانية كان الكلام فيها على فكرة قيام النحو على أسس منطقية تستلزم من الدارس ان يعمل فيها فكره ويجهد، فصارت هذه الفكرة ثابتة في أذهانهم، وحضيت بموضع تقدير واعتبار، حتى التمسّت طريقاً للدرس النحوي، واخذت تتعمق فيه.

الفقرة الثالثة ذكر فيها رأي علماء العربية القدامى في علوم العربية بـ: " أن منها ما نضج واحترق، ومنها مانضج ولم يحترق، ومنها ما لم ينضج ولم يحترق"^{١٧}، وما يهمننا من قولهم هذا العلم الذي نضج واحترق؛ فهو يعنون به النحو، فكيف للباحث أن يعيد الحياة له، وقد رأى الجوّاري أنّ هذا يكون بأن يعمل الدارسين والباحثين "على العودة به إلى سابق طبيعته واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السائغ، وتصله بالإفهام والأذهان والأذواق"^{١٨} على حدّ تعبيره، وهو ما أشار إلى أنه الهدف الأول من وضع كتابه هذا.

يلي المدخل بابان، الباب الأول مقسم على خمسة فصول، كل فصل تحت عنوان يبين ماهيته، فالفصل الأول بعنوان: (تيسير النحو)، ويبدو لي أنّ هذا الفصل مكملًا للمدخل على نحو دقيق فيه قدّم رأيه في التيسير والسبيل القويم إليه، وهو يصرح بأنّ أدنى السبل لمعالجة النحو العربي هي دراسته وفقاً لصورته الأولى: " دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها، ثم تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها، حتى جعلتها أخلطاً ملفقة لا تحقق غرضها ولا تبلغ غايتها. ثم يأتي من بعد ذلك إدراك لما ينبغي أن يحذف من أجزائها وأبوابها، ذلك أنّ منها أجزاء وضعت لا لتسد حاجة لغوية ولا لتقضي حاجة فكرية، وإنما وضعت لاستقصاء قاعدة منطقية، أو سد ذريعة، أو رد اعتراض متصور. وإنّ منها أبواباً لم تفتحها الحاجة ولا طبيعة اللغة، وإنما فتحتها ضرورة في الشاذ من الكلام والغريب من التعبير لا يفيد دارس، ولا ينتفع بها حتى المختصون"^{١٩}.

ومن ثم على المتصدي للنحو العربي أن يلوذ بأسلوب القرآن وتركيبه " حتى لا يشتط ولا يبعد عن الصواب ولا ينساق في متاهات الغريب والشاذ من اللهجات، ولا يجافي سبيل العربية اللاحب إلى دروب المنطق ومنعطفاته وما توعر من حزنه"^{٢٠}

ليشير بعد إلى أنَّ التيسير ليس اختصاراً أو تبسيطاً فحسب، بل لا بد من جهود أخرى تتجه إلى إعداد الذين يقومون على تدريسه وتعليمه إعداد علمياً رصيناً يلم بجميع جوانب المعرفة الضرورية لهم^{٢١}

والفصل الثاني بعنوان (معنى النحو)، والفصل الثالث بعنوان (النحو والإعراب) والفصل الرابع (العامل)، في حين كان الفصل الخامس بعنوان (مناهج النحو). أما الباب الثاني، ففيه تسعة فصول هي: أحوال الإعراب، والرفع، والنصب، والجزم، والخفض، والإعراب والبناء، وعلامات الإعراب، والصرف ومنع الصرف، ودراسة الجملة.

المبحث الثاني: تيسير النحو عند المخزومي:

أ/ ولادته ونشأته :

ولد الدكتور مهدي بن محمد صالح المخزومي في محلة العمارة في محافظة النجف الأشرف عام ١٩١٩م. درس في حلقات النجف الأشرف الدينية، ثم أكمل دراسته في المدارس الرسمية.

سافر إلى مصر لإكمال دراسته الجامعية، فدرس في جامعة فؤاد الأول وحاز شهادة الليسانس في اللغة العربية منها، ليعين بعد عودته إلى العراق مدرساً في دار المعلمين الريفية ببغداد^{٢٢}.

في عام ١٩٤٧ عاد إلى مصر موفداً لإكمال دراسته العليا فحاز شهادة الماجستير عام ١٩٥١ عن رسالته (الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه)، ليعقبها بأطروحة الدكتوراه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) عام ١٩٥٣، فيعود في العام نفسه إلى بغداد ليكون أستاذ النحو العربي في كلية الآداب بجامعة بغداد. وقد عُيِّن عميداً للكلية نفسها عام ١٩٥٨م.

اشتهر المخزومي بغزارة علمه، وتحرر فكره، حتى عُدَّ من علماء النحو المجددين في العصر الحديث، لما عرف به من آراء ومؤلفات في تيسير النحو. توفي في بغداد عام ١٩٩٣م.

ب/ مؤلفاته:

للمخزومي مؤلفات كثيرة أشهرها:

- ١- في النحو العربي نقد وتوجيه.
- ٢- في النحو العربي قواعد وتطبيق.
- ٣- الدرس النحوي في بغداد.
- ٤- قضايا في النحو وتأريخه.
- ٥- عبقرى من البصرة.

ج/ كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه):

تدرج مقدمة كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه) ضمن مقدمات الكتب المختصة الرصينة، فهو عالم بتخصصه يسعى إلى بيان الحاجة الأولى من نشوء الدراسة اللغوية العربية، وهي صيانة القرآن الكريم من اللحن والتصحيف والتحريف^{٢٣}.

وفي هذه المقدمة أشار المخزومي إلى جهود النحويين العرب في وضع أسس هذا العلم، ومن ثم انحراف الدراسين عن المسار الذي رسمه النحويون الأوائل أمثال الخليل (١٧٠هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ)، مما أدى إلى تحول الدرس النحوي إلى " درس ملفق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله"^{٢٤}، فأدى ذلك إلى ظهور الموسوعات والمختصرات والشروح والمتون وغيرها، حتى جاءت محاولات التيسير مثل محاولة د. إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) التي كانت من أنجح محاولات التيسير في العصر الحديث.

وفيها يرى المخزومي أيضاً أنّ التيسير " ليس اختصاراً ولا حذفاً للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها"^{٢٥}، وهذا بطبيعة الحال لن يكون إلا بخطوتين تبناهما المخزومي في كتابه، هما^{٢٦}:

- ١- تخليص النحو العربي من الشوائب التي دخلت إليه بسبب تبني المنهج الفلسفي في التعليل، ونظرية العامل.

٢- تحديد موضوع الدرس اللغوي، ليكون نقطة البداية التي ينطلق منها دارس اللغة.

يبدو لي في الحقيقة أنَّ هاتين الخطوتين هما مدار اهتمام محاولات التيسير كافة . ولابد من الإشارة إلى أنَّ مقدمة الكتاب كانت غنية بالقدر المتوقع منها.

يلي المقدمة مدخل يتكلم فيه المخرومي مطولا على وظيفة النحوي الذي ينبغي أن ينظر إلى اللغة، أيًا كانت نظرة وصفية، فليس من واجبه أن يفرض على أهل اللغة قاعدة ما، ولا يجوز له تخطيء أبنائها بناء على ما وضع، مشيرا إلى أنَّ اللغة ككل كائن حي يتطور ويتغير بتطور المجتمع وتغييره.

ثم يعرج متحدئا عن أنَّ النظرة الفاحصة للغة تبين أنها غير منطقية الوضع، إذ ما المنطق الذي دعا إلى أن يختص الرفع بالمسند إليه، فليس للنحوي أن يقدم تعليقات منطقية لا تمت للغة بصلة ليبين سبب ذلك.

ولم ينس كأبي مختص الحديث عن التعريب والقياس، الذي هو "الطريق الطبيعية التي يسلكها الدارس لاستنباط حكم لغوي أو نحوي"^{٢٧}، ليبين هنا أنَّ ليس من وكده إبطال القياس؛ لأهميته، فالدارس في كثير من الموضوعات ستكون به حاجة إليه، كأن يقيس حركة عين فعل على آخر مشابه له في المصدر إن لم يمر عليه ذلك الفعل مسبقا، وكذلك قد يلجأ إلى سنن العربية في تعريب الدخيل في هذا العصر الذي كثرت فيه المسميات الأجنبية وهكذا.

ثم يتوسع في الكلام على القياس والنحويين الأوائل، ليبين أنواعه، وطرائق استعماله عندهم، وكيف استعملوه لقياس المسائل وتعليلها.

وكان للحديث عن أهمية اتباع الدارس نهج النحويين الذين انتهجوا سبيل استقرار كلام العرب، نصيب كبير، إذ يقول: "والحق أنَّ اللغة العربية تدرس إلى اليوم - على تلك الأسس التي اجتهد القدماء في بنائها وفي مقدمتهم الفراهيدي والفراء، ولم يضاف إليها جديد سوى مناقشات مدرسية لا يستفاد منها في المباحث اللغوية"^{٢٨}.

وكان للمنهج الكلامي الذي اتبعه بعض النحويين نصيبه أيضاً من حديثه، فقد رأى أن النحويين لم يجدوا بدا من دراسة النحو وفقاً له؛ ولا سيما أن كثيراً منهم على صلة وثيقة بهذا العلم، غير أنّ المتأخرين بالغوا كثيراً في استعماله لمعالجة مسائل النحو، حتى خرجوا عن الحدود، فصار النحو بسببهم، ضرباً من ضروب الفلسفة والمنطق، وهو أحد أهم الأسباب التي جعلت دارس العربية ينوء بدراسة النحو العربي على مر العصور^{٢٩}.

لينتقل بعد الحديث عن أهم النحويين الذين انتهجوا هذا النهج الذي أدى إلى هذه الصعوبة في النحو إلى الحديث عن أهمية أن يكون هناك نحو جديد يخلو مما علق بالدراسة اللغوية العربية من قياس مبالغ فيه، وفلسفة ومنطق و منهج كلامي وغيرها، ومن ثم دراسة جزئيات الدراسة اللغوية العربية، فيصير إلى دراسة الصوت العربي أولاً، بوصفه الدراسة التي ستسمح لدارس النحو بمعرفة كثير من الظواهر اللغوية كالإعلال والإبدال وسواهما. ثم دراسة الصرف دراسة مستقلة يندرج تحتها الاشتقاق والنحت وغيرهما، على أن تكون هذه الدراسة مرتبطة بالدراسة الصوتية للصلة الوثيقة بينهما.

لتأتي الدراسة النحوية بعد تينك الدراستين (الصوتية والصرفية) متمثلة بالجملة ؛ لأن موضوع الدراسة النحوية هو دراسة الكلمة مؤلفة مع غيرها، في نسيج يعرف بـ (الجملة).

يولي المخزومي أهمية للجملة؛ لأنها موضوع علم النحو، وهي ما يتعلق بها الإعراب؛ إذ لا إعراب من دون كلمات مؤلفة مع بعضها بعض. ويرى أنّ الجملة ينبغي أن تدرس من جوانب مختلفة، فتدرس من حيث نوعها، وما يطرأ على أركانها من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، ونفي وتوكيد واستفهام وغيرها.

ثم يبيّن أنّ النحويين المتأخرين انشغلوا بفكرة العمل والعامل، في حين كان عليهم دراسة الجملة على النحو الذي فعل علماء المعاني الذين هم " النحاة الحقيقيون " على حدّ تعبيره^{٣٠}.

ما يلي المدخل مجموعة عنوانات أشار في المدخل إلى أنها فصول، غير أن بإمكان الباحث تلمس عناصر الربط بينها فيقسم الكتاب على الأقسام الآتية:

الأول: الجملة ومتعلقاتها، إذ يأخذ بالكلام عليها في فقرات منفصلة وبتفصيل دقيق وأن لم يكن مسهباً، بدءاً من تعريف الجملة بصفة عامة، للحديث عن الجملة العربية المعروفة وفقاً لتقسيم النحويين بالجملة الاسمية والفعلية. ليتحدث في الفقرة الثانية عن الجملة عند ابن هشام (٧٦١هـ)، بوصفه الاسم الأبرز في دراسة الجملة العربية قديماً، ثم الجمل والإعراب، حيث الحديث عن الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي ليس لها محل.

الثاني: (الإعراب)، الذي يتحدث فيه عن تعريف الإعراب، وتعريف المعرب، ثم يناقش النحويين في تعريفهم للإعراب، ليقدم بعد هذا رأي في الإعراب، والحديث عن علامات الإعراب (الرفع والخفض والنصب).

الثالث: الفعل، ويبدأ فيه الكلام على تعريفه بوجه عام، ثم يخص بالذكر تعريفه عند سيبويه، والزجاجي (٩٣٤٠هـ، وابن الحاجب (٤٦٤هـ). ليعرج على المسألة المهمة التي لا بد من ذكرها عند الحديث عن الفعل في النحو العربي وهي الاشتقاق وأصله، الفعل هو أم المصدر؟ ولم ينس التعرّيج على أصل الأفعال عارضاً آراء القدماء وبعض المحدثين.

يضم هذا القسم فقرات أخرى ترتبط بالفعل، هي: (أقسام الأفعال في العربية، والأفعال العربية في الاستعمال، وحركات أواخر الأفعال، والصيغ الزمنية، وتنازع الأفعال، واشتغال العامل عن المعمول، وأفعال الكينونة (كان وأخواتها)، وأفعال المقاربة، والأفعال الشاذة، وإضمار الفعل).

فيبدو للقارئ أنّ المخزومي لم يترك شاردة أو واردة تخص الأفعال وتؤرق فكر الباحثين إلا وعرض لها.

الرابع: أساليب التعبير، التي يرى المخزومي أنها ينبغي أن تكون من صلب اهتمام النحوي، لارتباطها بالجملة؛ إذ يقول: "والذي أزعمه هو أنّ الجملة الصحيحة لغوياً

ونحويا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني، لا فرق بين هذي وتلك؛ لأنَّ الشرط الذي أخذ به في فصاحة الجملة شرط يؤخذ به في صحتها^{٣١}.

ويضم هذا القسم ما يأتي: أسلوب التوكيد، وأسلوب النفي، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الجواب، وأسلوب الشرط، وأسلوب النداء.

القسم الأخير (أدوات الوصل في العربية) وهو القسم الأصغر من بين أقسام الكتاب، وتحدث فيه عن أدوات الوصل المعروفة عند النحويين بالأحرف المصدرية (ما، أن، أنّ، وأي).

بطبيعة الحال لهذه الأدوات علاقة وثيقة بالجملة التي هي محور اهتمام المخزومي في كتابه هذا.

المبحث الثالث: التيسير بين الجوّاري والمخزومي دراسة موازنة:

بعد هذا العرض الموجز لكتابي هذين العلمين، لابد لنا على وفق منهجية البحث الذي أشرنا إليها في المقدمة أن نحدد الموضوعات التي ستجرى الموازنة بينها، وهي بطبيعة الحال الموضوعات المشتركة، ابتداءً من المدخل، الذي هو المرتكز الأساسي الذي ستبدأ منه الموازنة. وإنما سنختار الموضوعات المشتركة بين الكتابين؛ لأن كلا منهما كانت له رؤية في الموضوعات النحوية، فالمخزومي درس في كتابه الموضوعات التي رأى أن على النحوي دراستها، ومن ضمنها الفعل، في حين أنّ الجوّاري درس الفعل في كتاب مستقل بعنوان (نحو الفعل).

أما الموضوعات الأخرى غير المدخل التي سنعقد بينها موازنة موجزة فهي: الجملة، والإعراب، والرفع والنصب والخفض، إذ درسها كل منهما في كتابه على نحو مفصل. ولابد لنا من التعرّيج على نحو سريع على الموضوعات التي ذكرها أحدهما على نحو مستقل في حين درسها الآخر سريعا من ضمن موضوع آخر في الكتاب، مثل العامل، فقد أفرد له الجوّاري فصلا في كتابه في حين أنّ المخزومي ذكره عرضا عند حديثه عن الحركات الإعرابية، ربما يكون ذلك اكتفاءً منه بما قدمه عنه في كتابه (مدرسة الكوفة)^{٣٢}.

١- مدخل الكتابين:

المدخل أو التمهيد لأي كتاب في غاية الأهمية؛ إذ يفصح عن فكر صاحبه، فضلا عن المنهجية التي يتبعها في دراسته وإن لم يفصح عنها علنا. بينا عند كلامنا على مدخل كتاب الجواري، أن فكرة كتابه بحسب ما ذكره جاءت من معانيته الصعوبة التي يعانيتها طلبته في الكلية عند دراسة النحو، وهذا يعني أنه لاحظ ميدانيا مشكلة تعليمية، ومن هنا كان قد أشار أيضا إلى أنَّ للطلبة باعا في وضع هذا الكتاب، بإثارتهم "الكثير من مشكلاته وفي الهداية إلى الكثير من حلول تلك المشكلات"^{٣٣}.

أمّا المخزومي فلم ينطلق في تأليف كتابه إلا من رؤيته الفكرية، بوصفه مختصا في اللغة متبحرا في مسائلها، واضعا يده على مكان من مشكلاتها التي صارت طعونا في جسد الدراسة النحوية، فضلا عن اللغة برمتها. لهذا نجد مدخل كتابه يبدأ ببيان وظيفة النحوي الذي يريد معالجة نحو أية لغة من اللغات، والذي عليه انتهاج المنهج الوصفي دون سواه^{٣٤}.

ومن مدخلي الكتابين يتبين لنا اختلاف سبب تأليفهما، فكتاب الجواري وضع ليقدم حلولاً لمشكلات تواجه فئة محددة هي دارسي اللغة العربية لتمكينهم من فهمها واستيعاب قوانينها، وهو يقول في الفصل الأول من الباب الأول مؤكداً هذا " ما زال نحو العربية عند أهلها عسيرا غير يسير، وعرا غير ممهد، منحرفا إلى غير قصد، لا يخلو من تعقيد ولا يسلم من انحراف. وما زال هذا النحو مثار الشكوى من المعلمين والمعلمين على سواء، بيدأونه فلا يكادون يبلغون منه غاية أو يصلون فيه إلى نهاية"^{٣٥}. ثم يقول: " وصار النحو مشكلة من مشكلات التعليم في اغلب بلادنا العربية"^{٣٦}، ويقول: " ينبغي ان يقترن بتلك الجهود جهود أخرى تتجه إلى إعداد الذين يقومون على تدريسه وتعليمه إعدادا يشتمل على فقه ومعرفة واعية بالنحو وبسائر علوم العربية.....ولعل في هذا الجانب - في ما أحسب - أهم وأخطر من تيسير

المنهج وتهذيبه وتبديله وتحويره؛ لأنّ التدريس في حقيقة أمره ليس محض تلقين والقاء^{٣٧}.

في حين أنّ كتاب المخزومي وضع لمعالجة مشكلات لغة؛ لهذا بدأ برأيه في وظيفة النحويّ، وبطبيعة الحال ليس كل دارس لغة نحويًا، وليس بالضرورة أن يكون النحوي معلمًا، ومن هنا لم يدعُ إلى تأهيل معلمي العربية وإعدادهم كما فعل الجوّاري، فغايته هي مخاطبة النحوي لا غيره.

وهو اختلاف واضح بين هدي الكتابين، ومن ثم سيؤدي إلى اختلاف في عرض الموضوعات، فما يقدم لدراس اللغة أو مدرستها غير ما يقدم للنحويّ، سواء في طريقة العرض أو الموضوع نفسه.

وكلاهما قد أشارا في المدخل إلى ضرورة العودة إلى صورته الأولى -أي النحو- التي درسه وفقها الخليل وسيبويه والفراء وسواهم ممن كانت دراستهم أقرب إلى المنهج الوصفي، بعيدا من التعليقات الفكرية، والفلسفية^{٣٨}، على الرغم من أنهما لم يقدمتا أمثلة على هذا.

ولاختلاف هدف تأليف كتابيهما نجد أنّ مدخل كتاب المخزومي كان ثلاثة أضعاف مدخل كتاب الجوّاري من حيث حجم المادة ودقة عرض الموضوعات فيه، فقد فصل فيه كل ما ينبغي للمتخصص معرفته قبل الولوج إلى فقرات الكتاب.

٢- الجملة:

درست الجملة في كلا الكتابين، مع اختلاف ترتيب وجودها فيهما، فالمخزومي صدر كتابه بفصل بعنوان الجملة؛ لأنّها" موضوع الدرس النحوي"^{٣٩} عنده.

في حين أنّ الجوّاري درسها في آخر كتابه، وبطبيعة الحال لم يكن تأخيرها لها من باب عدم الاعتراف بأهميتها، وأنها موضوع الدراسة النحوية، بقدر ما كان مشغولا على ما يبدو بترسم خطأ الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)؛ إذ تتبع خطاه في ترتيب موضوعات كتابه وتبني أغلب آرائه، فكما بدأ إبراهيم مصطفى الحديث عن تيسير النحو من حدّ النحو والإعراب، ثم أحوال الإعراب وعلاماته، كانت

بداية كتاب الجواري، فتحدث عن تعريف النحو والإعراب، بل حتى أنه سار على نهجه بالحديث عن موضوع الممنوع من الصرف دون غير من الموضوعات النحوية فأفرد له فصلا مستقلا، الذي ذكره المخزومي عند حديثه عن النصب عارضا آراء العلماء القدماء والمحدثين ومنهم د. إبراهيم مصطفى مناقشا هذه الآراء^{٤٠}.

ثم يختم الجواري كتابه بالجملة التي لم يكن لها نصيب في كتاب إحياء النحو، وإنما اهتم الجواري بالجملة؛ لأنه يرى أن كل إصلاح أو تيسير لمنهج الدرس النحوي "لابد من أن يستهدي بالأسلوب النفسي في دراسة اللغة وفي تدريسها. والأسلوب النفسي يعنى قبل كل شيء بالعلاقات التي تقوم بين الألفاظ المفردة حين يتألف منها الكلام. وإذن ينبغي أن تكون دراسة الجملة وطبيعتها أول ما يتوجه إليه الاهتمام وتتصرف إليه العناية"^{٤١}.

يرى الجواري أن اللغة ينبغي أن تدرس بدراسة الجملة وما تؤديه من معاني وهو ما جاء بتعريف النحويين الأوائل للكلام "اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها"^{٤٢}، الذي خالفه من جاء بعدهم ممن أخذوا يعتنون بأقسام الكلام الثلاثة المعروفة (الاسم والفعل والحرف)، ويخصون كل قسم منها بدراسة مفصلة، بعيدا من دراستها كلا واحدا ممثلا بالجملة ومعانيها المختلفة المبنية على علاقات الألفاظ فيما بينها. وهو لا ينكر ضرورة أن يلم الدارس بأقسام الكلام، وعلى الرغم من ذلك فإن رؤيته هذه لا تقارب رؤية المخزومي بخصوص الدراسة الصوتية والصرفية، اللتين يراهما المخزومي أسس الدراسة اللغوية التي يجب اتقانها قبل الولوج في الدراسة النحوية^{٤٣}.

ويشير الجواري في هذا الفصل أيضا إلى أن الجملة العربية لابد لها من مسند ومسند إليه، باختلافه تختلف طبيعة الجملة، وباقتترانه بزمن أو عدم اقتترانه، فما اقترن المسند فيه بزمن سميت (جملة فعلية)، وما جاء خاليا من الزمن سميت (جملة اسمية). ولكنه ينعى على العربية أنها قد تخلو دون سائر اللغات من دليل على الإسناد الفعلي ويرى أنه وجه عسر فيها، إذ فيها جمل يكون فيها طرفا الإسناد

اسمين،، في حين أنَّ جميع اللغات لابد فيها من إسناد فعلي يعرف بفعل الكون كما في الإنكليزية (verb to be) حينما يكون طرفا الاسناد اسمين فقط^{٤٤}.

ولا أجد على سبيل الإنصاف- أنَّ هذه مثلبة في العربية، بقدر ما هي مزية لها، فهي لغة متفردة بعظمتها وجمالها، وليس بالضرورة أن تشابه غيرها من اللغات التي قد لا يزيد عمر بعضها على بضع مئات من السنين.

ليحدث بعد ذلك عن أسلوبي الطلب والإنشاء مؤكداً أنَّ النحو لا يفرق بينهما ويخضعهما إلى التأويلات والتقدير، ومشيرا إلى ضرورة العناية بالأساليب؛ كالنفي والإثبات والشرط والاستفهام^{٤٥}.

يبدو لي أنَّ من أهم آرائه في الجملة هو حديثه عن (دراسة نظام الجملة)، فانطلق أولا متبنيا رأي عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ) من أهمية دراسة نظام الجملة أو نظمها، ليعرج إلى الحديث على نحو موجز سطحي عن نظام الجملة في اللغات؛ فبعضها يتبع نظام الترتيب، وبعضها يتبع نظام اللواحق، أمَّا العربية فتسلك نظام اللغات المعربة التي يكون فيها الإعراب دليل التركيب، ليطلق بعد هذا حكما قاسيا على العربية بقوله: " وإنها- أي العربية- لا تلتزم نظاما بعينه في تركيب الكلام. ولهذا نلاحظ أنَّ النحو لم يلتفت إلى نظام الجملة ولم يعن به أي عناية، ولم يكن علم المعاني قد نهض بقدر من هذا الأمر في كلامه على التقديم والتأخير والقصر وأساليب الخبر والإنشاء"^{٤٦}.

أما المخزومي فإنه أولى الجملة عناية خاصة؛ لذا صدر كتابه بدراساتها، مستعرضا تعريفها وأحوالها وأنواعها، على نحو تفصيلي دقيق، إذ بدأ أولا بتعريفها بقوله: " الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات"^{٤٧}. ليتحدث أيضا عن الإسناد في العربية مجريا له موازنة موجزة مع الإسناد في اللغات الأخرى؛ إذ ذكر أنَّ العربية ليس فيها من دليل للإسناد كسائر اللغات من أمثال الفارسية والألمانية والإنكليزية والفرنسية وغيرها، مشيرا إلى أن فيها بقايا لاستعمال فعل

الكينونة للدلالة على الإسناد، مما أوله النحاة بزيادة (كان)، ثم أخذت تستعيض منه بالضمير (هو) الذي يسميه البصريون (فصلاً) والكوفيون (عماداً)^{٤٨}.

وهو هنا لا يختلف عن الجواري الذي يرى أنَّ هذا وجه عسر في العربية كما أشرنا سابقاً، غير أن المخزومي التزم على ما يبدو بالمنهج الذي ذكره في مدخل كتابه من تحديد وظيفة النحوي. ليقدم بعد ذلك رأيه في الإسناد في العربية؛ إذ هناك ما يشير إلى الإسناد في العربية وهو (الضم)، وهو بذلك يوافق الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو؛ الذي عدَّ الضمة علم الإسناد^{٤٩}.

يفصل بعد ذلك في الجملة مشيراً إلى أنها ليست بالضرورة أن تحتوي على المسند والمسند إليه كليهما، إذ قد تقتصر إلى وجود أحدهما؛ لأنَّ " المتكلم لم يعن بذكره، أو لأنَّ الكلام لا يهدف إلى الإشارة إليه"^{٥٠}. وفيه أيضاً تعرض لإهمال النحويين للجملة، إذ لم تذكر إلا في مواضع يضطرون فيها إلى الإشارة إليها، كحديثهم عن أنواع الخبر، ومنها الخبر الجملة، أو النعت الجملة وغيرهما مما له علاقة بالإعراب مما أدى إلى جمود الدراسة النحوية العربية^{٥١}.

وفي هذا الفصل أيضاً دعا إلى إعادة الاعتبار للدراسة اللغوية العربية، بالعودة إلى نهج العلماء الأوائل من أمثال الخليل وسيبويه والفراء، ممن اعتنوا بمعنى الجملة وتركيبها، وهو ما اتخذه علماء البلاغة منهاجاً لهم، ولا سيما في (علم المعاني)؛ الذي يرى المخزومي أنه يمثل علماً واحداً بمعية علم النحو^{٥٢}.

كل ما تقدم وغيره مما لا مجال لذكره هنا، يعد مقدمة ثرية لما سيأتي من كلام على الجملة العربية، فهو يصدر هذا الفصل بتقسيم الجملة العربية عند النحويين، على اسمية وفعلية، مشيراً إلى أنه " تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي"^{٥٣}؛ ولكنه لا يتوقف عند هذه الموافقة إلا لينطلق في نقد نظرة النحويين لماهية الجملة الاسمية والفعلية، فالمعروف أنَّ نوع الجملة عندهم يحدد وفقاً لما تبتدئ به من اسم أو فعل، وهو تحديد رآه المخزومي ساذجاً، يقوم على التفريق اللفظي لا غيره، معرجاً على سبب جعل ابن هشام الجملة الاسمية أساساً للجمل في العربية، واستناداً إلى تبنيه رأي

البصريين من أنَّ الاسم الأصل في الاشتقاق، وهو ما فنده بقوله: "ليس صحيحا ما ذهب إليه ابن هشام وذهب إليه البصريون من قبل، من أنَّ الاسم أصل للفعل، وأنَّ المصدر أصل المشتقات، فالفعل في اللغات السامية، ومنها العربية هو كل شيء، فهو أساس التعبير، واعتبار المصدر أصلا للمشتقات أو للاشتقاق مخالفا لأصله"^{٥٤}.

وهنا تظهر نزعة المخزومي الكوفية؛ إذ يتبنى رأيهم القائل إنَّ الفعل هو أصل الاشتقاق^{٥٥}، وما يهمنا هو ليس صحة هذا الرأي أو ذاك بقدر بيان توجه المخزومي الذي سيكون له أثره الواضح في آرائه، مثل رأيه في (هيهات) التي يتبنى فيها رأي الكوفيين بوصفها فعلا حقيقيا وليس اسما كما هي الحال عند البصريين^{٥٦}.

إنَّ تبنيه رأي الكوفيين هذا أو ذاك جعله يقدم تحديدا جديدا للجملة الفعلية والاسمية، فالجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها دالا على التجدد، أي ما يكون فيها المسند فعلا لا غيره؛ لأنه وحده ما يدل على التجدد، في حين أنَّ المعروف أنَّ الاسم يدل على الثبوت، ومن ثم فالاسمية ما كان المسند فيها دالا على الثبوت والدوام، من هنا يتبنى رأي الكوفيين في إعراب (البدر) في نحو (البدر طلع) فاعلا متقدما على فعله^{٥٧}.

ولم ينس المخزومي التعرّيج على مسألة فاعلية نائب الفاعل، مقدما أدلة بين يدي رأيه^{٥٨}، لتكون من بين أدلته أمثلة من اللغة الإنجليزية مما يدل على تأثره باللغات الأخرى ونحوها^{٥٩}.

ولاهتمام المخزومي بالجملة كان لابد له من التعرض للجملة وتعريفها وأقسامها عند ابن هشام الأنصاري الذي يعد أشهر من توسع في الجملة وأقسامها، لينتقل بعد ذلك إلى جملة الشرط، فالجملة والإعراب^{٦٠}.

إنَّ كل ما تحدث عنه المخزومي في موضوع الجملة - وهو مما لا يتسع المقام لذكره في هذا البحث الموجز - تطرق إليه على نحو علمي دقيق مدعما بالأدلة، يشي بأنَّ المؤلف يتحدث في اختصاصه، وأنه يوجه آراءه في التفسير إلى المختصين، أو

على نحو أدق إلى النحويين المحدثين ممن سيقع على عاتقهم تقديم دراسة لغوية جديدة إصلاحية شاملة وليست محض اختصارات وتشذيبات.
 في حين أنَّ موضوع الجملة عند الجوّاري كان قد عرض على نحو سطحي غير مدعم بالأدلة العلمية، أو الشواهد إلا قليلاً، على الرغم من أنه أيضاً يتبنى فكرة إصلاح النحو بعيداً من الاختصار والتشذيب .
 ٣- الإعراب والعامل:

يبدأ الجوّاري حديثه عن وجود الإعراب في اللغات القديمة بصورة عامة، وكيف تخلصت منه بغلبة العاميات الخالية منه، مبيناً أنَّ بقاء الإعراب في اللغة العربية أبقى على الترابط بين حاضرها وماضيها، فاللغة العربية -كما هو معروف- اللغة القديمة الوحيدة التي يستطيع أهلها في هذا الوقت وفي المستقبل قراءة ما كتب بها وفهمه. ليتحدث بعده عن معنى الإعراب عند النحويين وكيف تمهد السبيل لتعلمه، فالجوّاري كعادته في كتابه هذا يركز في تعليم اللغة وليس دراستها^{٦١}.
 كثيراً ما يرى الباحثون أنَّ التطور في أية لغة يظهر أو يتلمس بما تتركه خلفها من قواعد وتراكيب وغيرها قد تكون صعبة الاستعمال، لذا عدَّ تخلص اللاتينية من الإعراب تطوراً فيها^{٦٢}، في حين أنَّ الجوّاري يعدّ محافظة العربية على الإعراب من سنن تطورها التي منَّ بها القرآن الكريم عليها وهو رأي فريد؛ لأنَّ البقاء على حال لا يعدّ تطوراً بل جموداً؛ إذ يقول: " أمّا العربية فإنَّ لها في سنة التطور التاريخي وجهة أخرى، فقد حافظت على جوهر مقوماتها محافظة عجيبة وأقامت على خصائصها الأصلية إقامة تبعث على الدهشة والحيرة، فهي اليوم تجري، في الأصل والجوهر، على القواعد والسنن التي كانت تجري عليها منذ بضعة عشر قرناً من الزمان، والصلة قائمة بين أهلها الغابرين وأهلها الذين يعيشون في القرن العشرين، إذا سمعوا كلاماً قيل في تلك العهود الممعة في القدم فهموه وتذوقوه، وإذا أنشأوا كلاماً لم يخرجوا في الأصل وفي الجوهر عن أساليب أسلافهم الأقدمين..... وكل ذلك يعود الفضل فيه إلى القرآن الكريم"^{٦٣}.

وبعد فإنّ الجوّاري يرى أنّ الإعراب- على خلاف بعض دعاة التيسير- الذي هو أبرز الظواهر في النحو العربي، " جدير بأن يبقى حيث هو، ما دام حاضر الأمة التي تتكلم العربية وتصطنعها للتفاهم والتواصل الفكري موصولاً بماضيها، وما دامت العربية هي التي حفظت لتلك الأمة أواصر العلاقة بين أجزائها في رقعتها الوسيعة الممتدة في أرجاء آسيا وأفريقيا، وما دام هذا الكتاب الكريم- القرآن- يتلوه مئات الملايين من المسلمين في أرجاء الأرض آناء الليل وأطراف النهار"^{٦٤}.

لكنه يعيب على النحويين عنايتهم الشديدة بالإعراب؛ لأنهم تجاوزوا المعنى اللغوي له مشيراً إلى أنّ المعجمات تشير إلى أنّ معنى اللفظة هو الإبانة والإفصاح، في حين أنّ النحويين ذكروا للإعراب معنيين اصطلاحاً، أحدهما لفظي وهو: " ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف"^{٦٥}، والآخر معنوي، وهو: " تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا"^{٦٦}. وكلا التعريفين يهتمان بجانبين فقط، الأول العامل، والثاني أثر هذا العامل.

أما المخزومي فيبدأ كلامه على الإعراب بالحديث عن الجملة التي تعترضها العوارض كوقوعها في سياق نفي أو استفهام أو تأكيد وغيرها، ليعرج على اهتمام النحويين بتغيير أواخر الكلم في ثنايا الجمل، مما جرهم إلى الاهتمام بالعامل الذي أدى إلى إحداث مثل هذه التغييرات، من دون التعرض إلى مقتضى الحال، أو ظروف المتكلم والقول، وهو بعد لا يرى بأساً في الاهتمام بالإعراب بوصفه جانباً من جوانب الدرس النحوي^{٦٧}. ثم يعرج على تعريفات النحويين للإعراب فيعرض بعضها منها مما وصفه بأنه " يشعر بالاتجاه الفلسفي الذي أخذ به النحاة المتأخرون"^{٦٨}.

مشيراً إلى أنّ وجهة النظر هذه كانت نتيجة لفرضية العامل وأثره، في حين أنه يرى أنّ الإعراب: " بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية، ككونها مسنداً، أو مضافاً أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً"^{٦٩}.

وهو بعد هذا يتحدث عن علامات الإعراب، وهي الحركات التي هي عنده الضمة والكسرة والفتحة، مشيراً إلى اعتداد العربية بالضمة والكسرة بوصفهما علمين للإسناد والإضافة، في حين عدّ الفتحة علماً لما لا يدل على إسناد أو إضافة.

وهو يرى أنّ "من خصائص العربية أنّ الكلمة فيها تحمل معها ما يدل على قيمتها النحوية، وإنّ لها من أجل ذلك حرية أوسع في التقديم والتأخير"^{٧٠}.

ويبدو لي أنّ كليهما يعدان الإعراب من مزايا العربية وإن اختلفا في فهم هذه المزية، فالجوّاري يرى أنّ محافظة العربية على الإعراب دون سائر اللغات القديمة من سنن تطورها التي من بها عليها نزول القرآن فيها، متجهاً نحو فكر ديني بحث، في حين أنّ المخزومي ينظر إلى الإعراب بوصفه خصيصة من خصائص العربية في ذاتها، التي تجدر باللغوي دراستها من دون المساس بها، وهو يرى أيضاً أنّ هذه الدراسة اللغوية العربية قد نشأت أصلاً لغاية دينية هي صيانة القرآن الكريم من التصحيف والتحريف والّلحن^{٧١}.

أما العامل فإنّ الجوّاري أفرد له الفصل الرابع من الباب الأول، وفيه عرض لمذهبين استخلصهما من كتب النحويين في العامل، أولهما أنّ أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض، وتؤثر أحدها في الآخر، وثانيهما أنّ ما يطراً من تغير في أواخر الكلم وهو ما يعرف بالإعراب إنما يحدثه المتكلم نفسه. عارضاً لهما ولرأي ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) في العامل، ومتعرضاً للمشكلات التي تنتج بسبب العامل مثل تنازع العاملين وتقدير العامل في الإضافة والنداء وغيرها^{٧٢}.

وهو يرى أنّ ليس جميع ما قال به النحويون عن العامل لغواً، فهناك ومضات تستحق الدراسة وإنعام النظر فيها، إذ يرى " أنّ معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام، ذلك أنه في الحقيقة ليس إلا العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلف وتركب أجزأؤه بعضها مع بعض"^{٧٣}.

في حين أنّ المخزومي لم يفرد للعامل هنا فصلاً، بل تحدث عنه في أثناء حديثه عن الإعراب كما اشرنا آنفاً، غير أنه فصل الحديث عن العامل وأنواعه وخلاف

النحويين فيه في كتابه (مدرسة الكوفة)، وقد أشار في كتابه موضوع الدراسة أنه لا يقر بوجود العامل إلا " من حيث الأثر السيء له في الدراسة النحوية العربية"^{٧٤}، بل سعى إلى هدم هذه الفكرة هدماً^{٧٥}.

٤- الحركات الإعرابية:

يرى الجوّاري أنّ مواقع الأسماء في النحو دوال على مكانتها في الكلام، كما هي حال الناس والأشياء، فكما أنّ هناك أناساً في مكانة رفيعة لا يمكن الاستغناء عنهم وهم عمد المجتمع، كان الرفع للعمد من الأسماء التي لا يستغنى الكلام عنها. وهو يرى أيضاً أنّ الجرّ في مكانة متدنية، أشبه بالناس التابعين ممن لا مكانة لهم إلا بما يتبعونه وبمن يتبعونه. في حين صار النصب لما كثر من الأسماء، كحال الناس والأشياء ممن يحتلون المكانة الوسطى في المجتمع وهم الكثرة الكثرة؛ وكانت هذه الكثرة قد دعت إلى تخيّر أوسط المراتب لهم وأخفها وأقلها جهداً في التلفّظ^{٧٦}.

وهو يرى بعد أنّ قول النحويين إنّ الرفع علم الفاعلية دليل على أنهم يرون ثمة ماتشترك به هذه الأسماء؛ ولا سيما ما يقع منها موقع المسند إليه أو الموصوف، ليناقش بعد ذلك فكرة الفاعلية والإسناد، مشيراً إلى أنّ قول النحويين إنّ الرفع علم الفاعلية فيه نقص، فليس كل مرفوع يقع فاعلاً، فضلاً عن أنّ معنى الفاعلية على وجه الدقة قد لا يكون جلياً واضحاً حتى فيما رفع على الإسناد إلى الأفعال، كما في أفعال السجّاء مثل قولنا (شرف مقام محمد)، وقد تعرض في هذا إلى طرفي الإسناد واستحقاقهما الرفع، مشيراً إلى أنّ الأولى أن يقول النحويون إنّ الرفع علم الإسناد؛ فجميع المرفوعات تقع إما مسنداً أو مسنداً إليه، ولم ينس الحديث عن رفع الفعل المضارع ومعنى التجرد للإسناد وقيود الإسناد^{٧٧}.

والنصب فإنّه كما أشرنا سابقاً يرى أنّه المرتبة الوسطى من الإعراب، التي تعطى لما كثر من الأسماء، مشيراً إلى أنّ النحويين القدامى ذهبوا في النصب على نحو العموم إلى أنّه علم المفعولية، والذي يبدو أنّه لا يوافقهم في ذلك؛ إذ يقول: "ولعل في شرح معنى المفعولية ما يوضح لنا مبلغ هذا الحكم العام من الصدق والحقيقة"^{٧٨}، ثم

يعرج شارحا دلالة كل من المفعولات المعروفة فضلا عن الحال والتميز ليقول: " وعلى هذا الغرار نستطيع أن نمحص كلامهم في هذه المسألة، فنجدته متهافتا لا يقوم في وجه النقد ولا يسلم، من وجوه كثيرة، من الضعف والالتواء"^{٧٩}.

وإذ نراه يرد على د. إبراهيم مصطفى رأيه في أن الفتحة في المنصوبات حركة ليست ذات معنى، أو دلالة^{٨٠}، يقبل شطرا من هذا الرأي بأن الفتحة أخف الحركات وأيسرها في النطق لذا كثر دورانها في أكثر من معنى من معاني الإعراب^{٨١}.

أما الخفض وهو مصطلح كوفي فقد فضله بدلا من المصطلح البصري الجر؛ لأنه يرى أن الكوفيين كانوا أكثر توفيقا في اختيار هذا المصطلح، وما ذلك طبعاً إلا لتبنيه فكرة أن أحوال الإعراب دوال على مكانة مواقع الأسماء كما هي الحال عند البشر، ومن ثم يكون الاسم في حالة الخفض في أدنى منزلة من الكلام، فهو ليس له من مكان في الكلام غير النسبة إليه^{٨٢}.

أما المخزومي فإنه يرى أن الضمة " علم الإسناد، دالة على أن الكلمة مسند إليه، أو تابع للمسند إليه، وهي في العربية تؤدي إلى ما يؤديه الفعل المساعد في غير العربية، وتدل على تحقق النسبة بين المسند إليه والمسند، أو تحقق الارتباط بين هذين الركنين"^{٨٣}.

والحقيقة أن الفعل المساعد في غير العربية -الإنكليزية على سبيل التمثيل وهو ما احسب المخزومي يعنيه هنا- يدخل في الجملة لبيان معنى معين كلاحتمالية والإمكانية والاستطاعة وغيرها، أو ليسبغ عليها زمنا معيناً كدخوله في الأزمنة المختلفة المستمرة والتامة، ولا يأتي لمعنى الإسناد، فإن جاء بهذا المعنى كان فعلاً رئيساً وليس مساعداً، وصارت الجملة به فعلية -كعادتها في هذه اللغة، ولا أرى أن ثمة سبيل لعقد مقارنة بين اللغة العربية وغيرها من اللغات في هذا الأمر؛ إذ لكل لغة نظامها الخاص الذي تتبعه ولا تحيد عنه.

ويرى المخزومي أن المرفوعات يجب أن تدرس على أنها نوعان: مرفوع أصالة ويعني بها (المبتدأ والفاعل الذي ضم إليه النائب عن الفاعل وعده وجهاً آخر له^{٨٤}).

ومرفوعات تبعا وهي خبر المبتدأ وخبر إنّ والتوابع للمبتدأ (النعته وعطف البيان)^{٨٥}، أما البدل عنده فهو مرفوع أصالة وليس تابعا؛ لأنه المقصود بالحكم، وكذلك التوكيد بنوعيه اللفظي والمعنوي^{٨٦}.

أما الخفض فهو يرى أنه علم الإضافة، والكسرة دلالة على أنّ ما لحقته مضاف إليه، وهو يرى أنه "مبدأ لغوي صحيح مسند إلى استقراء المخفوضات في العربية، فحيث وجد الارتباط بين كلمتين، أعني الارتباط الذي يتمثل بنسبة لا تعبر عن فكرة تامة وجد الخفض"^{٨٧}، وهنا يناقش رأي النحويين البصريين القائل إنّ الكسرة أثر لحرف جرّ ظاهر أو مقدر - في حال الإضافة - تمسكا منهم بفكرة العامل، وهو يناقش هذه الفكرة بتقديم رأيه في حروف الجر التي يرى أنها، أولا: حروف استعملت واسطة للإضافة، ولاسيما لإضافة ما لا يمكن إضافته على نحو مباشر، مستدلا على ذلك بمصطلح الكوفيين إذ سموها حروف الإضافة لا الجر^{٨٨}، وثانيا: أن حروف الجر وغيرها من الأدوات لم تستعمل في بادئ الأمر حروفا، بل هي أسماء، أو أفعال تدل على معان مستقلة ثم بفعل تأثيرات الاستعمال أفرغت من معانيها، مستدلا بقول فندريس: "فالأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة أفرغت من معناها الحقيقي، واستعملت مجرد موضحات، أي مجرد رموز"^{٨٩}.

ولا يختلف رأيه عن رأي الدكتور إبراهيم مصطفى في أنّ الفتحة ليست علما لشيء، سوى أنّها علما للدلالة على أنّ الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد والإضافة، وإذ يرى أنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها المتكلم، يختلف عن د. إبراهيم مصطفى في أنّه يسمي المنصوبات تكملة الفعل أو متعلقاته خلافا لما اصطلاح عليه النحويون باطلاق مصطلح الفضلات، وهي عنده قد تكون قوام المعنى المراد من الجملة^{٩٠}.

أمّا العلامات الفرعية في الإعراب ففي الوقت الذي يقر فيه الجوّاري بوجودها^{٩١} مخالفا في رأيه هذا الدكتور إبراهيم مصطفى الذي يرى أنها هي نفسها الحركات

الإعرابية الثلاث مدّت فنتج حرف اللين المشابه لها^{٩٢}، يوافق المخزومي هذا بقوله: " الواقع أنه ليسبين هذه الحركات وهذه الاحرف من فرق إلا في الكم الصوتي"^{٩٣}

الخاتمة

لا بد لي من الإقرار أولاً بأنني لم أدرس هنا كل ما قدمه هذان العلمان في كتابيهما موضوع البحث على نحو تفصيلي بل أوجزت ما وسعني، فثمة ما يستحق على وجه الحقيقة والإنصاف الدراسة وإنعام النظر فيهما وحدهما، فضلاً عن سائر تراثهما، مما أرجو أن يقوم به باحث آخر يملك المطلوب من سعة الوقت.

وعلى الرغم من هذا أجد أنني قد وقعت على أهم ما اتفقا أو اختلفا فيه في محاولتيهما للتيسير في هذين الكتابين أوجزه بما يأتي:

١- اختلف هدف كل منهما في تأليف كتابيهما، فالجواني كانت له أسباب تعليمية دعت إلى وضع كتابه (نحو التيسير)؛ إذ كثيراً ما يذكر متعلم النحو العربي وسبل التيسير عليه، فضلاً عن دعوته إلى تأهيل من يدرسون هذا العلم وتدريبهم وهذه غايات تعليمية بحتة، في حين أن المخزومي لم يكن همه الأول في كتابه هذا تعليم النحو ولا تأهيل من يدرسه، فقد وضعه للنحوي أو عالم اللغة الذي يدرس اللغة لذاتها وفي ذاتها من دون فرض أحكام على أهلها.

٢- كلاهما ينظران إلى التيسير نظرة تطمح إلى رؤيته بعيداً من الاختصار والتشذيب، غير أن الجواني يرى ضرورة تضافر الجهود لإعداد من يدرسون النحو العربي إعداداً علمياً رصيناً في جميع جوانب المعرفة، في حين يرى المخزومي أن ذلك يكون بعرض جديد لموضوعات النحو لتيسيره على الدارسين.

٣- على الرغم من أن كليهما ذكرا محاولة التيسير عند الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، نجد أن الجواني قد ترسم خطاه في التأليف على نحو شبه كامل وإن كان خالفه في بعض الآراء، في حين أن المخزومي عدّ محاولة د. إبراهيم

- مصطفى من المحاولات الرائدة الجادة في هذا المجال، ولكنه اختط لنفسه منها يتبين في الموضوعات المتناولة وطريقة عرضها، وإن كان قد وافقه في بعض الآراء.
- ٤- من طريقة عرض الموضوعات ومناقشتها في الكتابين يتبين لنا أنَّ المخزومي كانت له رؤية علمية تفصح عن أن أماننا مختصا حاول إيجاد حلول لمشكلات من ضمن اختصاصه مدعما ذلك بأدلة علمية دقيقة، في حين أنَّ عرض الموضوعات نفسها عند الجوّاري غلب عليه الإنشائية
- ٥- تأثر كلاهما بالدراسات اللغوية الحديثة التي ظهرت على نحو جلي في منتصف القرن العشرين، فضلا عن تأثرهما بنحو اللغات الأخرى كالإنكليزية وظهر هذا جليا عند عرض بعض الموضوعات مثل موضوع الإسناد.
- ٦- يدعو كلاهما إلى دراسة الأساليب اللغوية مثل الاستفهام، والتوكيد، والنفي، وغيرها مما يعتري الجملة، والتي اعتنى بها علماء البلاغة، في حين أنها كان ينبغي أن تدرس في علم النحو بوصفها جزءا منه.

- ١ - ينظر: تيسير النحو التعليمي: ٢٦.
- ٢ - ينظر: وقفات مع الباحثين والدارسين في تجديد النحو العربي قديما وحديثا: ٣٢.
- ٣ - ينظر: محاولات التيسير النحوي الحديثة د. حسن منديل: ٤٥، ٤٧.
- ٤ - مقدمة في النحو: ٣٣-٣٤.
- ٥ - الحيوان للجاحظ: ٩١ / ١.
- ٦ - نزهة الألباء: ٢٣٤.
- ٧ - ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: ٤٢٤ وما بعدها.
- ٨ - ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: ٤٢٤.
- ٩ - ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره د. نعمة العزاوي: ١٥ - ٢٩.
- ١٠ - ينظر: محاولات التيسير النحوي الحديثة د. حسن منديل: ٨.
- ١١ ينظر: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري د. محمد حسين علي الصغير: ٧-٩.
- ١٢ - ينظر: نفسه: ٩.
- ١٣ - نحو التيسير: ٥.
- ١٤ - نحو التيسير الصفحة نفسها.
- ١٥ - نحو التيسير: ٣.
- ١٦ - نحو التيسير: ٦.
- ١٧ - نحو التيسير: ٧.
- ١٨ - نفسه: ٧.
- ١٩ - نحو التيسير: ١١.
- ٢٠ - نفسه: ١٣.
- ٢١ - ينظر: نفسه: ١٥.
- ٢٢ - ينظر: مهدي المخزومي وجهوده النحوية د. رياض السواد: ٢١ - ٢٦.
- ٢٣ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣.
- ٢٤ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٤.
- ٢٥ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥.
- ٢٦ نفسه: ١٥-١٦.

- ٢٧ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠.
- ٢٨ - نفسه: ٢٤.
- ٢٩ - ينظر: نفسه: ٢٥-٢٦.
- ٣٠ - ينظر: نفسه: ٢٨-٢٩.
- ٣١ - نفسه: ٢٢٦.
- ٣٢ - ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٧٦-٣٤٧.
- ٣٣ - نحو التيسير: ٥.
- ٣٤ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩.
- ٣٥ - نحو التيسير: ٩.
- ٣٦ - نفسه: ٩.
- ٣٧ - نفسه: ١٥.
- ٣٨ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٤، ونحو التيسير: ٧.
- ٣٩ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠.
- ٤٠ - ينظر: إحياء النحو: ٩٩، ونحو التيسير: ١١٥.
- ٤١ - نحو التيسير: ١٢٣.
- ٤٢ - نحو التيسير: ١٢٢.
- ٤٣ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٧-٢٨.
- ٤٤ - ينظر: نحو التيسير: ١٢٤.
- ٤٥ - نحو التيسير: ١٢٥.
- ٤٦ - نحو التيسير: ١٣٤.
- ٤٧ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣١.
- ٤٨ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٢.
- ٤٩ - ينظر: إحياء النحو: ٤٢.
- ٥٠ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٣.
- ٥١ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٤.
- ٥٢ - ينظر: نفسه: ٣٥.
- ٥٣ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٩.
- ٥٤ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٠.

- ٥٥ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢١٧.
- ٥٦ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٠، وينظر أيضا في ذلك كتابه مدرسة الكوفة: ٢٣٧.
- ٥٧ - في نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين ينظر: شرح المفصل: ١/ ٧٥، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٢، ٤٧.
- ٥٨ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٤-٤٥.
- ٥٩ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٨-٤٩.
- ٦٠ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥٠-٦٤.
- ٦١ - ينظر: نحو التيسير: ٢٥-٢٦.
- ٦٢ - ينظر: نحو التيسير: ٢٦.
- ٦٣ - نحو التيسير: ٢٧-٢٨.
- ٦٤ - نفسه: ٢٨.
- ٦٥ - نحو التيسير: ٣٠.
- ٦٦ - المصدر والصفحة أنفسهما.
- ٦٧ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٥-٦٦.
- ٦٨ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٧.
- ٦٩ - نفسه: ٦٧.
- ٧٠ - نفسه: ٦٧-٦٨.
- ٧١ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣.
- ٧٢ - ينظر: نحو التيسير: ٣٩-٤٦.
- ٧٣ - نحو التيسير: ٤٨.
- ٧٤ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٥.
- ٧٥ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٣.
- ٧٦ - ينظر: نحو التيسير: ٦٨-٦٩.
- ٧٧ - ينظر: نحو التيسير: ٧٧-٨٠.
- ٧٨ - نحو التيسير: ٨٤.
- ٧٩ - نفسه: ٨٦.
- ٨٠ - ينظر: إحياء النحو: ٥٥.
- ٨١ - ينظر: نحو التيسير: ٨٦-٨٧.

- ٨٢ - ينظر: نحو التيسير: ٩٦-٩٧.
- ٨٣ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٠.
- ٨٤ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٢.
- ٨٥ - ينظر: نفسه: ٧٣-٧٤.
- ٨٦ - نفسه: ٧٥.
- ٨٧ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٦.
- ٨٨ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٩.
- ٨٩ - اللغة لفندريس: ٢١٦.
- ٩٠ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٩.
- ٩١ - ينظر: نحو التيسير: ٧٠.
- ٩٢ - ينظر: إحياء النحو: ٧١.
- ٩٣ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٨.

المصادر

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٤.
- إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ٢، ٢٠٠٧.
- تيسير النحو التعليمي دراسة في المنهج وآليات إصلاحه البيداغوجية، أ. مسعود طواهرية/ جامعة الوادي، مجلة علوم اللغة وآدابها، المجلد ٣، العدد ٣، الصفحات (٢٥-٤٥).
- الحيوان للجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٩٣٨م.
- شرح المفصل، لابن يعيش (٦٣٦هـ)، عالم الكتب- بيروت، مكتبة المتنبّي- القاهرة.
- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٥.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
- اللغة، ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، منشورات مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي.
- محاولات التيسير النحوي الحديثة دراسة وتصنيف وتطبيق، د. حسن منديل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- مقدمة في النحو لخلف بن حيان الأحمر البصري (١٨٠هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦١م.
- مهدي المخزومي وجهوده النحوية د. رياض السواد، دار الراية، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- وقفات مع الباحثين والدراسين في تجديد النحو العربي قديما وحديثا/، أ.د. عبدالله الرحيم عسيلان، المواد العلمية لملتقى مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي، دور التعليم والإعلام في تحقيق أمن اللغة العربية.
- نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري د. محمد حسين علي الصغير، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٠م.
- نحو التيسير د. أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ٢٠٠٦.
- نزهة الألباء، لكمال الدين الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر.